من الصحافة الإيرانية

خاص

«هدية بريكس» لإيران

رأى المحلل السياسي الإيراني «علي ميرزامحمدي» أن القمة الثامنة عشرة لقادة مجموعة «بريكس» في نيودلهي لم تكن مجرد محطة دبلوماسية عابرة، بل بدت محاولة متقدمة لإعادة تثبيت «توازن القوى» في عالم يمر بمرحلة تحول عميقة وينتقل من هيمنة القطب الواحد إلى واقع دولي أكثر تعدداً في الأقطاب ومراكز القوة. وبالنسبة لإيران، لم تكن زيارة رئيس الجمهورية الدكتور مسعود بزشكيان، التي استمرت ثلاثة أيام مجرد مشاركة بروتوكولية، وإنما شكّلت فرصة لكسر طوق العزلة، وإعادة تعريف موقع إيران في منظومة التحالفات والشراكات الناشئة خارج الإطار الغربي.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، يوم الإثنين ١٤ أيلول/سبتمبر، أن الصوت الأكثر حضوراً في نيودلهي كان هو صوت الرفض المشترك للأحادية. فحديث الرئيس الروسي عن تراجع النظام أحادي القطبية، وتأكيد نائب وزير الخارجية الهندي أن «الأحادية تتعارض مع القانون الدولي»، يكشفان بوضوح أن «بريكس» لم تعد إطاراً اقتصادياً فحسب، بل بدأت تتبلور ككيان سياسي وقانوني يسعى إلى إعادة صياغة معادلات النظام الدولي ومواجهة الهيمنة الغربية.

وتابع: لكن المشهد في نيودلهي لم يكن سياسياً بالكامل. فزيارة رئيس الجمهورية للقاعة الإيرانية التي شُيّدت في عهد فتحعلي شاه القاجاري داخل القصر الرئاسي الهندي، حملت دلالة تتجاوز البُعد المعماري والتاريخي. فهذا الصرح يمثل «سفيراً صامتاً» للحضور الثقافي والفني الإيراني في قلب شبه القارة الهندية، ويؤكد أن العلاقات بين طهران ونيودلهي أقدم وأعمق من الاتفاقيات الرسمية والحسابات الاقتصادية الآنية. من هنا، فإن هذه الجذور الحضارية يمكن أن تشكل قاعدة صلبة لإعادة بناء الثقة السياسية، وتوسيع العلاقات الثنائية على أسس أكثر ثباتاً واستدامة.

واستعرض الكاتب إنجازات قمة بريكس، وفي موازاة هذا العمق الحضاري، برزت في اللقاءات الثنائية سياسة «خفض التصعيد النشط»، ولا سيما خلال لقاءات رئيس الجمهورية مع رؤساء روسيا والصين ومصر وولي عهد أبوظبي. أمّا استعداد الصين للقيام بدور وساطة، وإن كان يُنظر إليه باعتباره «مساراً تدريجياً»، فإنه يعكس في الوقت نفسه إرادة متنامية لدى القوى الصاعدة للمساهمة في إدارة أزمات المنطقة، وعدم ترك الملفات الإقليمية حكراً على القوى الغربية.

وإذا أردنا اختصار حصيلة نيودلهي في عبارة واحدة، فإن «هدية بريكس» لإيران كانت «الأمل في كسر الجمود الدبلوماسي». فقد منحت القمة طهران مساحة جديدة للتحرك إلى جانب القوى الصاعدة، وأتاحت لها تثبيت حضورها مجدداً بوصفها لاعباً إقليمياً لا يمكن تجاهله أو تجاوزه في معادلات الشرق الأوسط.

كابوس صهيوني جديد في باب المندب

رأت صحيفة «وطن امروز» أن التقدم الميداني الحاسم للقوات المسلحة اليمنية وبسط السيطرة الكاملة على مضيق باب المندب يفرضان معادلة ردع استراتيجية جديدة، محولين الوجود اليمني في الساحل الغربي إلى كابوس يقض مضاجع قادة الكيان الصهيوني ويهدد أمن ملاحتهم الحيوية.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم الإثنين ١٤ أيلول/سبتمبر، أن قلق قادة الاحتلال تجاوز استهداف الصواريخ والمسيّرات ليصل إلى التمركز الجغرافي المباشر في الجزر والمنافذ الحاكمة، بما يتيح لقوات صنعاء فرض طوق بحري على ميناء إيلات المحتل بالأسلحة الساحلية والزوارق الهجومية، وشل حركة الواردات وسلاسل الإمداد المتصلة بالكيان الصهيوني. ولفتت الصحيفة إلى أن مأزق الكيان الصهيوني يتعاظم مع التقاء الضغط الميداني في باب المندب مع التوترات في مضيق هرمز، مما يضع أهم ممرات الطاقة والتجارة الدولية تحت تأثير قوى المقاومة، ويدفع الاقتصاد الأميركي نحو أزمة وقود خانقة كشفت تآكل الهيمنة الأميركية وعجز واشنطن عن فرض إملاءاتها.

وتابعت الصحيفة: مبرزة أن استراتيجية الردع اليمنية وضعت النظام السعودي في بنك أهداف مباشر تحت معادلة «الحصار بالحصار والتصعيد بالتصعيد»، حيث أثبتت الضربات الصاروخية للجيش اليمني في العمق السعودي عقم الخيارات العسكرية للتحالف وفشل رهاناته.

واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن انتصارات الساحل الغربي ترافق معها تفكيك سجون التحالف السرية وتطهير المدن وعودة الاستقرار لخدمات المواطنين، بما يعكس تحول اليمن إلى قوة إقليمية مقتدرة تمسك بزمام المبادرة وتكسر قيود الهيمنة.

تكامل الميدان والدبلوماسية يربك الحسابات الأميركية

أكد المحلل السياسي وأستاذ الجامعة الإيراني «حميد رضا جلائي بور» أن كسر الحصار البحري والاقتصادي يمثل الأولوية الاستراتيجية القصوى لإيران، مشدداً على أن التكامل الوثيق بين الدفاع الميداني الصامد والدبلوماسية يشكل السبيل لإفشال مخططات التحالف الأميركي - الصهيوني والعبور القوي من الحرب المفروضة.

وأضاف جلائي بور، في حديثه لصحيفة «اعتماد»، يوم الإثنين ١٤ أيلول/ سبتمبر، أن الصمود المشترك بين القيادة والمجتمع في مواجهة العدوان أسقط حسابات واشنطن الواهمة بإمكانية إسقاط النظام سريعاً، مما أوقع الإدارة الأميركية في حرب استنزاف مريرة أشعلت أسعار الوقود وفاقمت التضخم الداخلي في الولايات المتحدة.

ولفت إلى أن التحركات الدبلوماسية عبر قمة «بريكس» والتفاهمات مع مسقط تهدف إلى استثمار المكتسبات الدفاعية وتحويلها إلى أوراق ضغط سياسية، بالتزامن مع فاعلية الردع في مضيقي هرمز وباب المندب، لتقويض الدعاية المعادية وإلزام الأطراف الأخرى بتعهداتها الدولية. وتابع مبرزاً أهمية التلاحم الوطني الراسخ وتكاتف جميع أطياف المجتمع خلف القيادة والمجلس الأعلى للأمن القومي، مؤكداً أن الالتفاف الجماهيري الواسع حول الراية الوطنية يعزز مناعة الجبهة الداخلية ويسقط رهانات الكيان الصهيوني على بث الفوضى أو النيل من الاستقرار العام.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن تجاوز هذه المرحلة التاريخية يرتكز على الحفاظ على التلاحم الشعبي، والاستفادة القصوى من المنافذ البرية وبحر قزوين لتصدير ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف برميل نفط يومياً، حتى إسقاط الحصار بالكامل وترسيخ معادلات الاقتدار الإيراني.

الرئيس التنفيذي لشركة إنشاء وتطوير البنى التحتية للنقل:

البنى التحتية تُعاد إعمارها بسرعة

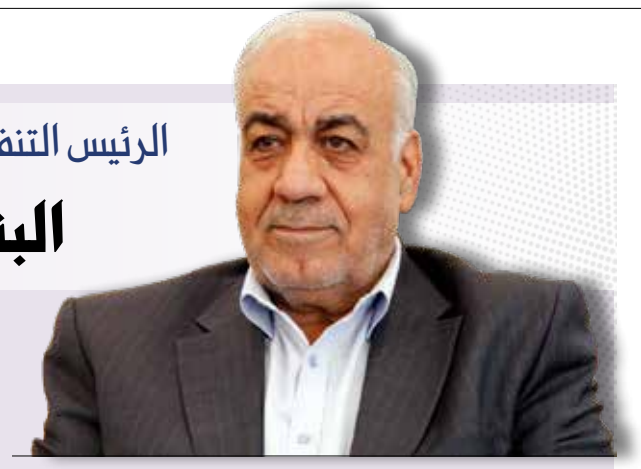

الوفاق/ عرّض العدوان الصهيو-أمريكي البنى التحتية للنقل في البلاد لأوسع نطاق من الأضرار في تاريخ هذا القطاع. فقد استهدفت الهجمات الجسور والسكك الحديدية والطرق، وخلال فترة زمنية قصيرة تعرّضت وسائل النقل الرئيسة الأربع: الجوية والسككية والبرّية والبحرية، للاستهداف في وقت واحد. مع ذلك، وفي خضمّ هذا الدمار، تشير التقارير الرسمية الداخلية ومشاهدات المراقبين الأجانب على حدٍّ سواء إلى سرعة غير معتادة في عودة البنى التحتية للنقل إلى العمل؛ وهي العملية التي يشرحها الرئيس التنفيذي لشركة إنشاء وتطوير البنى التحتية للنقل «هوشنغ بازوند»، موضحاً كيفية تنفيذ عمليات إعادة الإعمار في أقصر وقت ممكن.

كيف تقيّمون هدف العدو من استهداف البنى التحتية للنقل؟

في الحروب، عادة ما تُستهدف البنى التحتية للنقل بهدف ممارسة ضغوط اقتصادية ونفسية، بل وحتى معيشية ورفاهية، على المواطنين. وهذا ما حدث أيضاً في حرب الـ١٢ يوماً وحرب رمضان. فقد استُهدفت الأنفاق والجسور التي كانت تُستخدم في نقل السلع والخدمات، والحفاظ على دوران عجلة الاقتصاد، وتأمين رفاه البلاد والمواطنين. وكذلك، بعد فرض الحصار البحري، استُهدفت المنشآت والمحاور التي كان من شأنها تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الحصار. وفي الهجمات التي شنّها العدو بعد وقف إطلاق النار. وكما ذكرت وزيرة الطرق والإسكان خلال لقائها رئيس الجمهورية، استهدف العدو الجسور والأنفاق التي كان تدميرها يهدف إلى قطع الاتصال بين وسط البلاد ومحافظة هرمزجان. ويبدو أن لديهم ربما نيّة خبيثة أخرى؛ لكنها أُحبطت، أولاً بفضل يقظة القوات العسكرية المقتدرة وردّها القوي، ثانياً بفضل العمل المتواصل على مدار الساعة لوزارة الطرق وإنشاء الطرق البديلة.

ما هي البنى التحتية التي تعرضت للهجمات خلال الحربين الأخيرتين، واشرحوا لنا كيف عادت بعض مراكز الاتصال إلى العمل في أقصر وقت ممكن؟

من بين مشاريع السكك الحديدية التي تنفذها هذه الشركة حالياً، يمكن الإشارة إلى منشآت خط سكة حديد دورود - خرم آباد - بروجرد وخط سكة حديد كرمانشاه - خسروي. ومن بين مشاريع الطرق السريعة التي تنفذها الشركة أيضاً، يمكن الإشارة إلى المحاور والمنشآت الواقعة في محافظات آذربايجان الشرقية (كلاله - جلفا)، وهمدان (نهاوند - كنغاور)، وإيلام (طريق إيلام - مهران)، وفارس (نفق وحدت) وغيرها.

وفي بعض هذه المشاريع، تعرضت حتى آليات ومعدات المقاولين لأضرار جسيمة؛ لكن بفضل روح الوطنية الموجودة لدى الشعب الإيراني وكذلك لدى مقاولينا، ورغم الأضرار التي لحقت بهم، بل وفي بعض المواقع رغم المخاطر التي هددت حياتهم، لم يقتصر الأمر على إصلاح الأجزاء المتضررة في أقصر وقت ممكن، وإنما سارعوا في بعض الحالات أيضاً إلى مساعدة القوات العسكرية، وهو ما أدى إلى استشهاد عدد من العاملين لدى المقاولين.

ومن بين مشاريع الطرق الحرة الموضوعة قيد التشغيل من قبل المستثمرين، يمكن الإشارة إلى الأنفاق والجسور الواقعة على الطرق الحرة الالتفافية في كرمانشاه وأصفهان، وبروجرد - خرم آباد، وخرم آباد - پُل زال وغيرها، والتي تم تصليحها بأسرع وقت ممكن بجهود المستثمرين وأُعيد تشغيلها. أمّا أبرز جسور الطرق الحرة التي لا تزال قيد الإنشاء فهو جسر B1 على الطريق الالتفافي الشمالي لكرج، والذي يعرفه جميع المواطنين، إذ إن تشييده يُعدّ من مفاخر القطاع الهندسي في البلاد. ومن المؤسف أن الهجوم عليه وتدميره عُدّ أيضاً، وفق تصريحات رئيس الولايات المتحدة، من مفاخر العدو. وفي هذا الصدد، وبناءً على توجيه حازم من وزيرة الطرق، أُنجزت في أسرع وقت ممكن الدراسات المتعلقة بإصلاح الجسر واستكماله، وهو يمر حالياً بالمراحل القانونية لاختيار المقاول، وستبدأ الإجراءات التنفيذية في أول فرصة ممكنة.

ما هو دور شركة إنشاء وتطوير البنى التحتية للنقل في ضمان استدامة النقل وإعادة إعمار وإصلاح الطرق التي تعرضت للهجمات؟

نظراً إلى أن شركة الإنشاء تُعدّ الجهة المسؤولة عن إنشاء وتطوير البنى التحتية للنقل في البلاد، فإنها تؤدي، في أوقات الأزمات، ولا سيما خلال الحروب السابقة وفي الوضع الراهن الذي لا يمكن وصفه بأنه حرب ولا سلام، دور الذراع الفنية والهندسية لوزارة الطرق والإسكان.

ومن خلال المقاولين والاستشاريين، تعمل الشركة كقوة للاستجابة السريعة، وقد نفذت وستواصل تنفيذ إجراءات بالغة الأهمية لإعادة بناء المسارات التي أُغلقت أو دُمرت نتيجة هجمات العدو الصهيوني - الأمريكي، فضلاً عن تقديم مساعدات جادة وحساسة للقوات العسكرية.

ما وضع البنى التحتية للنقل في البلاد بعد الحرب؟

في الوقت الراهن، يواصل جميع المقاولين المعنيين بالبنى التحتية قيد الإنشاء عملياتهم التنفيذية، رغم القيود الشديدة المفروضة على الاعتمادات المالية نتيجة الحرب، كما أن مواقع العمل لا تزال نشطة. ونأمل أن تسارع منظمة التخطيط والميزانية ووزارة الاقتصاد إلى تقديم المساعدة اللازمة في مجال تخصيص الاعتمادات المالية، للحيلولة دون توقف مواقع العمل.

أمّا فيما يتعلق بالبنى التحتية الموضوعة قيد الاستغلال، فلم تُسجّل، بالنظر إلى مسؤولية الجهات المشغلة، أي مشكلة خاصة. وبالنسبة إلى البنى التحتية المتضررة، فإن وزارة الطرق تعمل بكل ما لديها من طاقات وإمكانات، أولاً على إبقاء الطرق البديلة الحالية قيد التشغيل والارتقاء بمستواها، وثانياً على إصلاح وإعادة إعمار النقاط المتضررة.

فيما يتعلق بتشغيل الممرات، وكذلك تسريع إنشاء أو استكمال الممرات والشرائين الرئيسة لنقل السلع، ما البرامج المدرجة على جدول الأعمال؟

في ضوء تأكيدات رئيس الجمهورية وقرارات المؤسسات العليا، يُعدّ تسريع إنشاء واستكمال ممرات النقل من أولويات مهام هذه الشركة، وهي تعمل على ذلك بالفعل. وقد أثبتت هذه الحرب للجميع أهمية هذه الممرات في تعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود، وما يترتب عليها من قدرة اجتماعية على الصمود.

تعمل الشركة كقوة للاستجابة السريعة، وقد نفذت وستواصل تنفيذ إجراءات بالغة الأهمية لإعادة بناء المسارات التي أُغلقت أو دُمرت نتيجة هجمات العدو، فضلاً عن تقديم مساعدات جادة وحساسة للقوات العسكرية

بالنظر إلى أهمية استدامة النقل في أوقات الأزمات، هل لدى الحكومة برنامج خاص أو استثنائي في هذا المجال؟

تتمثل أهمّ الإجراءات في هذا المجال في إنشاء الممرات، ولا سيما أربعة ممرات موازية للحدود الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية للبلاد، والأهم من ذلك إنشاء ما لا يقل عن ٢٤ محوراً متفرعاً من هذه الممرات يصل إلى حدود البلاد. وقد أُدرجت هذه المشاريع، بناءً على اقتراح هذه الشركة، ضمن قرارات المؤسسات العليا في النظام، ونحن نعمل حالياً على تنفيذها. ومن شأن إنشاء هذه المحاور أن يسهم، إلى حدٍّ ما، في تشكيل منظومة الدفاع غير النشط للممرات الحالية للترانزيت، كما سيزيد مستوى القدرة الاقتصادية على الصمود الناجمة عن حركة ترانزيت السلع.

عدوان أميركا العسكري على إيران؛ وتغيّر معادلات حضور واشنطن في المنطقة

الوفاق/ مع اقتراب موعد انسحاب قوات الإحتلال الأميركي من العراق، تثار أسئلةٌ كثيرة حول مستقبل الوجود العسكري الأميركي في دول الخليج الفارسي، ولا سيما بعد العدوان العسكري الذي شنّته واشنطن على إيران والردّ الساحق الذي وجّهته القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية إليه.

قد خلّفت الحرب والتوتر المتصاعد بين إيران وأميركا، إلى جانب آثارهما العسكرية والاقتصادية المباشرة، نتيجة بالغة الأهمية بالنسبة إلى واشنطن؛ وهي ارتفاع كلفة الحفاظ على القواعد والقوات الأميركية في المنطقة، وضرورة إعادة النظر في نمط وجودها. فالقاعدة التي كانت واشنطن تُقدّمها لسنواتٍ على أنها جزء من شبكة الردع وتوفير الأمن الإقليمي، تحوّلت خلال المواجهات الأخيرة إلى أهداف مباشرة للهجمات.

ووفقاً لتقرير بثّته قناة الجزيرة، أكّدت حكومة بغداد أن مهمّة التحالف الدولي بقيادة أميركا ستنتهي بشكلٍ كامل مع نهاية سبتمبر، وأنّ انسحاب القوات سيُنجز نهائياً بحلول ٣٠ سبتمبر. وقد وصف المسؤولون العراقيون هذا الموعد بأنّه «قطعي ونهائي»، فيما يجري حالياً سحب القوات والمعدّات الأميركية من إقليم كردستان، بل إن ألمانيا نفسها سحبت قواتها من أربيل في إطار هذا المسار نفسه.

ويأتي هذا التطوّر في وقتٍ تعرّضت فيه القواعد الأميركية في العراق خلال الأشهر الماضية لضرباتٍ متكررة، وأصبح موقع القوات الأميركية هناك، خلال العدوان على إيران، إحدى أكثر نقاط شبكة واشنطن العسكرية عرضة للخطر. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار الانسحاب من العراق ليس مجرّد تنفيذ لاتفاق سابق بين بغداد وواشنطن فحسب، بل مؤشراً على ارتفاع الكلفة العسكرية لوجود أميركا في بلديطالب باستعادة السيطرة الأمنية الكاملة لحكومته، وأصبح خروج القوات الأجنبية مطلباً شعبياً.

غير أنّ التطور العراقي لا يعني بالضرورة بداية انسحاب شامل من المنطقة. ففي أغسطس، نُشرت تقاريرُ، منها في صحيفة «واشنطن بوست»، تفيد بأنّ البنتاغون يدرس خفض ونقل جزءٍ من القوات الأميركية في الخليج الفارسي. والسبب الرئيسي لهذا الاستعراض هو هشاشة القواعد الأميركية الكبرى أمام الصواريخ والمسيّرات، والكلفة الباهظة لحمايتها.

وتضمّنت هذه الدراسة حتى إمكانية نقل جزءٍ من القوات من القواعد القريبة من إيران في دول الخليج الفارسي، وإن لم يُعلن بعدُ قرار نهائي بشأن تغييرٍ دائم في انتشار القوات.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصّة لأن الدول المضيفة للقواعد الأميركية، ومنها قطر والبحرين والكويت والأردن، أدركت عملياً خلال الحرب أن استضافة المنشآت العسكرية الأميركية قد تجعلها طرفاً في ميدان المواجهة بين واشنطن وطهران. ففي الأشهر الماضية، تعرّضت القواعد الأميركية في البحرين والكويت والأردن لهجمات، واضطرّت الدول المضيفة في بعض الحالات إلى تفعيل منظوماتها الدفاعية.

وفي الواقع، يكمن أحد التناقضات الجوهرية في الوجود العسكري الأميركي في المنطقة في هذه النقطة تحديداً؛ فواشنطن تقدّم حضورها على أنه عامل ردعٍ وأمن؛ لكن هذا الحضور نفسه، عند اشتداد المواجهة، قد يعرّض الدولة المضيفة لهجمات الطرف المقابل. والأردن مثالٌ واضح؛ فقد تعرّضت القواعد والقوات والمنشآت الأميركية فيه خلال الأشهر الأخيرة لهجمات صاروخية ومسيّرة متكررة.

من هذا المنظور، تطرح تجربة العقدين الماضيين أسئلة جدّية حول فاعلية النموذج الأمني الأميركي في المنطقة. وأفغانستان هي المثال الأبرز؛ فقد بقيت أميركا وحلفاؤها نحو عشرين عاماً في ذلك البلد، وأنفقت مليارات الدولارات على تدريب وتسليح القوات الأفغانية، وأقامت هيكلاً سياسياً وأمنياً جديداً؛ لكن الحكومة والجيش الأفغانيين انهارا في مدّة قصيرة، واستعادت طالبان سيطرتها على كابل.

وتشير الوثائق الموثوقة إلى دور التدخلات الخارجية وحرب العراق وعدم استقرار سوريا والشبكات المالية والتسليحية وأخطاء السياسات الغربية في تهيئة البيئة التي نمى فيها تنظيم داعش الارهابي، أكثر مما تشير إلى عوامل أخرى. ومع ذلك، فإن واقع أن السياسات التدخلية الأميركية ساهمت في خلق أو تفاقم الظروف التي نمت فيها جماعات مثل داعش، يُعدّ أحد أهمّ الانتقادات الموجّهة إلى أداء واشنطن. وفي المقابل، كانت إيران من أوائل الدول التي استجابت لطلب بغداد وتعاونت عسكرياً وأمنياً مع العراق أثناء هجمات داعش الإرهابية عام ٢٠١٤، وقد أشاد المسؤولون العراقيون مراراً في السنوات اللاحقة بدعم إيران في تلك الفترة.

في المجال الدبلوماسي أيضاً، أظهرت الحرب الأخيرة مدى هشاشة الوجود الدبلوماسي الأميركي في نظر واشنطن نفسها. ووفقاً لما نقلته رويترز، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية في فبراير ومارس ٢٠٢٦، أوامر بإجلاء الموظفين غير الضروريين وعائلات الدبلوماسيين من العراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات والأردن ولبنان، كما جرى تقييد أو تعليق نشاط بعض البعثات. غير أن هذا الجانب يحتاج إلى تمييزٍ مهم؛ فقد جرى في الأشهر اللاحقة عكس هذا الانسحاب الدبلوماسي جزئياً.

ما يُلاحظ اليوم في المنطقة هو بداية مسار انسحاب القوات الأميركية؛ فالعراق هو أوضح حالات الانسحاب العسكري، وفي الخليج الفارسي أصبح النقاش حول خفض القوات وإعادة توزيعها وتفريقها أكثر جدّية. وقد بيّنت الحرب الأخيرة للدول المضيفة أن استضافة القواعد الأميركية لا تعني بالضرورة الحصانة، بل قد تحوّلها في ظروف الحرب إلى ميدان للمواجهة.

من هذا المنظور، تحمل تجاربُ أفغانستان والعراق وسوريا رسالة مشتركة؛ فالحضورُ الطويل الأمد للقوات الأجنبية لا يُنتج أمناً مستداماً، بل إن التدخل الخارجي يُعمّق فراغ السلطة والمنافسة الطائفية والجيوسياسية ويُسهّل نشوء جماعات مسلّحة جديدة، فيتحوّل هو نفسه إلى عامل من عوامل عدم الاستقرار.

وما يجري اليوم في العراق وفي النقاش حول مستقبل القواعد الأميركية في الخليج الفارسي، قد يكون مؤشراً على تغيّرٍ تدريجي في هذه المعادلة؛ معادلة باتت فيها دول المنطقة أكثر اقتناعاً بأنّ الأمن المستدام يجب أن يقوم في النهاية على القدرات الداخلية والترتيبات الأمنية الإقليمية، لا على الوجود الدائم للقوات الأجنبية.